مصادر القانون الإنجليزي وبنيته القانونية

أبرز ما يميز القانون الإنجليزي الهيكل القانوني أو الأبنية التي يقوم عليها هذا القانون، حيث يختلف القانون الإنجليزي والقوانين التي تنتمي إليه عن كل قوانين العائلة الرومانية من حيث التقسيمات والتصورات والأفكار القانونية التي تأثرت في تكوينها بالاعتبارات التاريخية تأثرا واضحا جعل مفهومها صعب التحديد علي غير القانونيين الإنجليز.

فليس في القانون الإنجليزي تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص، ولا تقسيمات فرعية أو تفرقة بين فروع القانون كما في العائلة الرومانية.

ليس فيه فصل بين القانون المدني والتجاري أوالإداري،

وفي نطاق الأفكار والتصورات فالقانون الإنجليزي عرف أفكار ومصطلحات خاصة لها معاني محددة فيه، ليس لمضمونها مقابل في الشرائع الرومانية.

فمثلا كلمة (contractالعقد) في القانون الإنجليزي ليس لها معني ودلالة ومفهوم العقد كما يتصوره رجل القانون الذي ينتمى إلى العائلة الرومانية، وكذلك القانون الإداري في القانون الإنجليزي ليس له مضمون القانون الإداري، ومثله القانون المدني.

التقسيم الأساسي لقواعد القانون الإنجليزي (كومون لو وعدالة):

يوجد داخل القانون الإنجليزي نظامين قانونيين (الكومون لو ونظام العدالة) ، ويطبق كل منهما علي مجموعة من المسائل تتبع في نظرها أمام القضاء الإجراءات الخاصة بهذا النظام أو ذاك، وتتولى كل منهما طائفة متخصصة من المشتغلين بالقانون.

ترتيب مصادر القانون في القانون الإنجليزي

1 ـ القضاء

وظيفة القضاء في قوانين العائلة الرومانية هي تطبيق القانون كما تحددت قواعده في التشريع أو في غيره من المصادر. أما في القانون الإنجليزي فإن الأمر يختلف، فقد نشأ القانون الإنجليزي بقسميه الكومنلو والعدالة في قضاء المحاكم.

ولم يكن للدراسة في الجامعات أو لنظريات الفقهاء تأثير كبير في تطور أحكامه، كما لم يصبه إصلاح شامل عن طريق التشريع والتقنين،

فهو قانون قضائي نشأ في أحكام القضاء الذي يعتبر – كما يقول الفقه – أول مصادره.

ولكن كيف صار القضاء المصدر الأول للقانون الإنجليزي؟!

قاعدة الإلزام بالسوابق القضائية:

لم يكن دور المحاكم (التي نشأ في أحكامها القانون الإنجليزي) هو تطبيق قواعد قانونية سابقة الوجود، وإنما كانت هي التي ترسي (بأحكامها) قواعد القانون (التي تطبقها في النزاع المطروح عليها وتحدد مضمونها) مما جعل قواعد القانون محصورة فيما أخذت به المحاكم في أحكامها.

وعلى مر القرون تكونت قواعد القانون الإنجليزي من أحكام المحاكم على مر القرون.

وتحقيقا لاستمرار بقاء القواعد القانونية، وحفاظا على ثباتها، ظهرت ضرورة الالتزام بما سبق أن أرسته أحكام المحاكم من قواعد، وتطبيقها في المنازعات الجديدة المشابهة للمنازعات التي صدرت فيها تلك الأحكام.

أي ظهرت قاعدة الالتزام بالسوابق القضائية كنتيجة منطقية للطابع القضائي لنشأة هذا القانون.

على أن قاعدة الالتزام بالسوابق القضائية لم تطبق بصورة محكمة إلا منذ بداية القرن التاسع عشر. أما قبل ذلك فلم يكن هناك مبدأ مفروض بإتباع السوابق القضائية، ولكن كانت المحاكم تحرص على التنسيق بين أحكامها وما سبق صدوره من أحكام في الحالات المشابهة، والملفت للنظر أن القضاء الإنجليزي أخذ بقاعدة إلزام السابقة القضائية حتى بالنسبة للأحكام القضائية التي تصدر تطبيقا للتشريع وتفسيرا له.

مفهوم السابقة القضائية

تعرف بأنها:" القرار القضائي المتخذ في قضية واحدة والمتصف بطبيعة الزامية والمتخذ بوصه مصدرا للقانون عند النظر في القضايا المماثلة"

مضمون قاعدة الالتزام بالسابقة القضائية:

ينحصر مضمون الالتزام بالسابقة القضائية في شقين:

الأول: وجوب التزام المحاكم الأدنى درجة بأحكام المحاكم التي تعلوها، ولذا فإن قضاة نفس الدرجة القضائية غير ملزمين بقرارات قضاة آخرين من ذات درجتهم.

والشق الثاني: هو وجوب التزام المحاكم الاستئنافية بقراراتها السابقة، فضلا عن التزامها بالأحكام الصادرة من المحكمة الأعلى درجة منها، ولا يستثني من ذلك إلا مجلس اللوردات، حيث أنه منذ عام 1966 لم يعد يلتزم قانونا بقراراته السابقة.

والالتزام بالسابقة القضائية لا يشمل كل الحكم القضائي، وإنما ينحصر فقط في المبدأ القانوني، وهو الأسباب التي يؤسس عليها القرار. أما القرارات العرضية، التي تأتي في الحكم بصورة عابرة، فليس لها سوى قوة إرشادية فحسب، وللقاضي إتباعها أو عدم إتباعها.

كيفية تطبيق قاعدة الإلزام بالسابقة القضائية:

يرتبط تطبيق قاعدة الإلزام بالسابقة القضائية بدرجة المحكمة التي صدرت عنها السابقة والمحكمة التي تطبقها، على النحو التالي:

2 ـ مجلس اللوردات:

يقف على قمة التدرج القضائي في المملكة المتحدة، وتعتبر قراراته ملزمة لكافة أنواع المحاكم، ولا يجوز لأي محكمة أن تحيد عنها، سواء في القضايا المدنية أو الجنائية أما بالنسبة لالتزام المجلس بقراراته السابقة فقد تقررت – بشكل قانوني – قاعدة التزامه بقراراته السابقة في سنة 1898 وذلك بمناسبة حكمه في القضية الشهيرة المسماة قضية ترام لندن ضد المجلس البلدي لمدينة لندن.

في سنة 1966 أعلن المجلس عزمه العدول عن قراراته السابقة إذا بدا له أن من الصواب العدول عنها. وقد مارس المجلس بالفعل عدوله عن سوابق قضائية مستقرة منذ عام 1972.

3 ـ محكمة الاستئناف:

تلي مجلس اللوردات في التدرج القضائي الإنجليزي. وهي تنقسم إلي دائرتين، ويتم إعمال السابقة القضائية بحسب نوع الدائرة علي النحو التالي:

أ ـ الدائرة المدنية:

تلتزم هذه الدائرة بقراراتها السابقة، وبقرارات مجلس اللوردات. وتلتزم المحاكم الدنيا بقرارات الدائرة المدنية، حتى ولو كانت محاكم جنائية، كما تلتزم بها أيضا دوائر الطعون بالمحكمة العليا.

ب ـ الدائرة الجنائية:

إذا انعقدت الدائرة الجنائية بكامل هيئتها أو علي الأقل من خمسة مستشارين فإنها لا تلتزم إلا بقرارات مجلس اللوردات، ويجوز لها مخالفة قراراتها السابقة إذا كان الالتزام بها سوف يسبب ضررا للمستأنف. أما إذا انعقدت بهيئة مكونة من ثلاث قضاة، فإنها تلتزم بقراراتها السابقة، وبالقرارات التي أصدرها مجلس اللوردات.

4 ـ المحكمة العليا:

يختلف تطبيق قاعدة الالتزام بالسابقة القضائية بالنسبة للمحكمة العليا بحسب ما إذا كانت تمارس اختصاصا استئنافيا أم اختصاصا ابتدائيا، علي النحو التالي:

- **عند ممارستها الاختصاص الاستئنافي:** تمارسه بواسطة دوائر الطعون بها وتلتزم هذه الدوائر بقراراتها السابقة، وبقرارات كل من محكمة الاستئناف ومجلس اللوردات ولكنها لا تلتزم بقرارات الدوائر العادية للمحكمة العليا.

- **عند ممارستها الاختصاص الابتدائي:** وهي تمارسه بواسطة الدوائر العادية بها وتلتزم كل دائرة بالقرارات التي تصدرها دائرة الطعن بالمحكمة العليا التي تنتمي إليها دون غيرها من الدوائر. كما أنها تلتزم بالأحكام الصادرة من كل من: محكمة الاستئناف ومجلس اللوردات، ولكنها لا تلتزم بقراراتها السابقة، وإن كان العمل يجري احترام قراراتها السابقة بطريقة غير رسمية.

مزايا وعيوب الأخذ بالسابقة القضائية:

الأخذ بنظام السابقة القضائية، يحقق المزايا الآتية:

1 ـ الأخذ بالسوابق القضائية يحقق درجة من اليقين القانوني يستطيع الأفراد أن يركنوا إليها في تصريف شئونهم، وذلك بالنظر إلي أنه إذا كانت المسألة محل النزاع قد حسمت من قبل بحكم قضائي، فإن القاضي سيكون ملزما بهذا الحكم كلما أثيرت أمامه تلك المسألة.

2 ـ نظام السابقة القضائية يتسم بطابع عملي واضح، وهو ما يجعل القاعدة القانونية أكثر دقة ووضوحا وقربا إلي الواقع.

3 ـ يتمتع نظام السوابق القضائية بمرونة كبيرة، فالمبادئ القانونية التي تلقي قبولا لدى المتقاضين وقدرة علي حل مشاكلهم يمكن مدها إلي حالات وأوضاع آخري جديدة، أما إذا لم تحظ هذه المبادئ بقبول المتقاضين ولم تكن قادرة علي حل مشاكلهم فيمكن الحد من تطبيقها أو إلغائها بحكم لاحق.

وتتلخص عيوب الإلزام بالسابقة القضائية فيما يلي:

1 ـ قد يكون من الصعب علي القاضي أن يحدد بدقة سبب الحكم في بعض الحالات، مما يؤثر سلبا عن درجة اليقين القانوني التي تحظى بها السابقة.

2 ـ تؤدي قاعدة الالتزام بالسابقة القضائية إلي جمود القانون الإنجليزي، وبطء تطوره، فضلا عن تضخم قواعده.

3 ـ الجمود والثبات الذي يتسم به هذا النظام قد يسبب المشقة علي المتقاضين، نظرالأن إلغاء السابقة القضائية غير الصالحة قد يستغرق زمنا طويلا. فضلا عما يسببه من بطء في تطور القانون.

4 ـ يؤدي الحجم الهائل والمتنوع للقضايا التي تحتويها التقارير القانونية، والتي يجب علي القاضي الرجوع إليها لتحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق، إلي صعوبة الرجوع إلي السوابق القضائية الواجبة التطبيق، وإلي غموض المبادئ الأساسية.